



جدل اقتصادي

د. مظهر محمد صالح: خواطر اقتصادية وسوسيولوجية حول تأسيس الجمهورية العراقية الاولى بعد 14 تموز 1958

مقدمة هيئة التحرير

بعد مرور 63 عاما على اهم حدث سياسي واقتصادي في تاريخ الدولة العراقية الحديثة وهو تأسيس الجمهورية العراقية الاولى في الرابع عشر من تموز 1958 على ركام النظام الملكي الذي اسسه الاستعمار البريطاني في عام 2021 لايزال الجدل دائراً بين شرائح النخب السياسية والثقافية العراقية حول شرعية وتبعات هذا الحدث التاريخي. معظم الخطابات المؤيدة والمضادة لهذا الحدث تركز على الجوانب السياسية وتهمل العوامل الاقتصادية والسوسيولوجية مما يشير الى عمق التأثيرات الايديولوجية على النخب العراقية وعجزها عن التحليل العلمي الموضوعي وفق قوانين الصيرورة التاريخية للمجتمعات البشرية. ونرى انها تلجأ في الكثير من الاحيان الى خطاب عاطفي يتسم بالحنين الى الماضي (نوستالجيا) لتأجيج مشاعر الانسان العراقي البسيط.

وعلى هذه الخلفية قررت هيئة التحرير اعادة نشر ثلاث مقالات للأكاديمي والباحث الاقتصادي الزميل الدكتور مظهر محمد صالح والتي تلقي الضوء على بعض الجوانب الاقتصادية والسوسيولوجية لثورة 14 تموز والجمهورية الاولى.



جدل اقتصادي

د. مظهر محمد صالح ١٤ تموز: الثورة المغدورة

شهدت ثورة 1958 منذ أشهرها الاولى استقطابات وانقسامات مثلها انسحاب التيار القومي بأكمله من التشكيلة الحكومية سواء بجناحه المدني او العسكري، ما جعل المسار الثوري ذي غلبه على المسار الديمقراطي الذي سُحق تدريجياً تحت مطرقة العنف والعنف المضاد داخل اجنحة الجيش ومن ثم بين صفوف الاجنحة الحزبية المدنية المتناحرة. وهكذا اضطرت الدولة بغياب التمثيل الديمقراطي ان تتحول الى سلطة تدافع تدريجياً عن وجود النظام الجمهوري ولمصلحة فصائل وقوى بيروقراطية ومجموعات قومية وعرقية ودينية مختلفة متنفذة داخل جهاز الدولة الاداري والامني والعسكري. فضلاً عن ظهور بوادر الدولة الموازية مثلتها القوى العشائرية المسلحة بدفع وتحريض من بقايا الاقطاع والدعم الخارجي او الاجنبي. ان انعدام الديمقراطية والتخندق في معسكر الدفاع عن مكتسبات النظام الجمهوري وقواه الفقيرة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة ادى الى فقدان انساق الاستقرار السياسي مولداً سلسلة من الانقلابات العسكرية بعد ان سبقها عدد من المحاولات الفاشلة خلال السنوات الاربع ونيف من عمر الثورة والتي نفذتها فصائل من الطبقة العسكرية الوسطى ضد حكومة الزعيم الوطني الراحل عبد الكريم قاسم الذي أعدم بالرصاص في 9 شباط 1963. حيث ادت الى سلسلة انقلابات وافرزت مساراً داكناً مفاده بأن الثورة قد بدأ اغتيالها بعد التشطي الطبقي في صفوف القوى الوسطى الوطنية كبرجوازية صغيرة وغياب المرجعية الايديولوجية فضلاً عن الانقسامات الحادة التي طالت صفوف الطبقة العاملة وطبقة صغار الفلاحين صاحبة المصلحة في ثورة تموز (بعد ان اخذ الانتهازيون والرجعيون مصادرة مكتسباتها). فالانقسام صار عمودياً وعلى مستوى الطبقات، جاء اولهما انقسام الطبقة الوسطى بأجنحتها المدنية والعسكرية والتي سبق لها ان قادت الثورة بنفسها، وثانيهما على مستوى العمال والفلاحين اصحاب المصلحة الحقيقية في البناء والتغيير الثوري. كما شهدت احزاب الطبقة الوسطى وتنظيماتها كافة حالة انشقاقات واسعة وادانة الاجنحة السياسية بعضها البعض في عدم التمثيل لجماهيرها او شرعيتها والتطرف بين اقصى اليمين واقصى اليسار بما في ذلك الحركات القومية والاشتراكية والدينية وغيرها. وتعمق الانقسام وامتد ليطال التنظيمات العسكرية نفسها



جدل اقتصادي

التي فقدت هي الاخرى الشكل الهرمري [hierarchy الهرمي] التي وحدها ووحده الطبقة العاملة والطبقة الوسطى معاً في خمسينيات القرن الماضي والذي قاد الى قيام الجمهورية الاولى للعراق بتماسك ونجاح عاليين.

الحوار المتمدن-العدد: 5954 - 2018 / 8 / 5 - 20:48

[مظهر محمد صالح - ١٤ تموز: الثورة المغدورة \(ahewar.org\)](http://ahewar.org)

د. مظهر محمد صالح: ١٤ تموز: جدل الثورة الدائمة/الجزء الاول

تبعث والدي ونحن نجتاز سوق البلدة الصغيرة التي كنا نعيش فيها صبيحة يوم منتصف شهر تموز 1958 إذ كنا نسير رويداً رويداً بين كتلات بشرية تتجاذب أطراف الحديث الساخن حول ولادة الجمهورية وأفول الملكية. فهذا العم ابا سعيد يقود تجمعاً وهو في نقاش حاد ليفسر ان ما حصل أمس صبيحة الرابع عشر من تموز هو ليس بانقلاب عسكري، كما روج لذلك أحد ضحايا التغيير وهو العم ابا سميه الذي كان يعمل في ضريبة الاستهلاك والمكوس التعسفية. فالانقلاب، كما فسره الأخير، هو الازاحة المفاجئة للحكومة بفعل مجموعة تنتمي الى مؤسسات الدولة، عادة ما تكون بالتعاون مع الجيش، لتنصيب سلطة مدنية او عسكرية تابعة لها بعد ان تتمكن من تغيير الحاكم من دون النظر الى ايجاد نظام بديل يلبي احتياجات الشعب. ومن هناك رد ابا سعيد، المعلم اليساري المشمول بالأحكام العرفية التي سادت في العهد الملكي وتسببت بطرده من الوظيفة، قائلاً بصوت جهور: ايها الناس انها ثورة الشعب، انه التغيير الكامل لجميع المؤسسات والسلطات الحكومية في مفاصل النظام الملكي السابق، انه التغيير الجذري الذي جاء بإرادتكم لتحقيق طموحات الشعب العراقي نحو نظام سياسي نزيه وعادل يوفر الحقوق الكاملة للجميع على قدم المساواة والحرية والنهضة للمجتمع. هنا توقفت قليلاً كي اسأل والدي: ابتاه ما الفرق بين الثورة والانقلاب؟ اجابني قائلاً: يا بني ان تاريخ الثورات تُوثق بتاريخ انطلاقتها في حين ان تاريخ الانقلابات تُوثق بتاريخ انتصارها. اجبت والدي واين نحن من هذا التغيير الهائل الذي حدث في العراق؟ فهل هو ثورة ام انقلاب؟ هنا سكت والدي هنيهة ثم رد قائلاً بوثوق: يا بني انها الثورة، فالنظام الملكي قد اقل



جدل اقتصادي

تماماً وبزغ نظاماً جمهورياً بديلاً له. فقوى التغيير يا بني ابتدأت في صياغة المشهد السياسي لبلادنا لتوفر مشاركة اوسع لسلطة الشعب وتحقق الازدهار المنشود للعراق، وان جموع الفلاحين الذين مروا من جنبك قبل قليل لم يعرفوا الا الظلم بغض النظر عن اسم الظالم وجنسيته. استمرينا انا ووالدي في السير في سوق المدينة وخطط مستقيم قبل ان تكون الشمس عمودية على الارض، إذ كنا نقصد دكان القصاب الذي اعتدنا الشراء منه بصورة يومية. فالدنيا تبدلت حينها ودكان القصاب قد ازدحم بالمتبضعين القدامى الذين اشتبكوا في جدلية زوال الملكية القديمة وشرعية الثورة والنظام السياسي الجديد! وفي خضم تنوع اصناف اللحوم من الماشية المذبوحة والمصلوخة التي ازدان بها المحل، بدا لي ذلك المكان يومها اشبه ما يكون بمنبر سياسي مترع بنشوة التغيير، وان البلاد امست مقبلة على شعور غامض بالنور المضيء والجميع يتطلع في أطراف الحدث الكبير والتحدث بأسبابه وتلمس نتائجه، فأكثرهم بدأ يشعرون بالنظرة المسددة بتفاؤل نحو المستقبل، مما جعلنا نتلمس موقع الشمس قبل ان نراها.

وفجأة دخل الدكان رجل في الخمسينات من عمره وكان يسير بأناة وأدب ورهبة وبرأس مهيب خلا من الشعر واصابه احمرار صامت جراء تعرضه لأشعة الشمس اللاهبة وكان وعيه في تلك اللحظات قد انجذب كله نحو سكين القصاب التي اصطبغت بالدم. استدركت الموقف في نفسي وانا ابن العشر سنوات ماسكاً بستره والذي بقبضة حديدية لكي لا أفلت زمام بوصلتي، وقلت في سري من سيكون هذا الهائل الذي صمت الجميع عند دخوله يا ترى؟

اقرب والذي منه بلطف وهو يتلقى من عينيه الكبيرتين نظرة استلت من ذاكرته جميع ما فيها، ولكنها بثت في قلب ذلك الرجل قلقاً وهو يتلفت بخوف وكآبة وارتجفت أوصاله حيث شعر بأن كل شيء قد تغير من حوله وفجأة فتح فاه ليتكلم فبادره أحد المتبضعين وسأله: أيمن ان تمضي هذه الحياة على هذا النحو الذي نراه ايها السيد الكريم؟ قال الرجل: نعم إذا ما ارتضيتم العفو لنا؟ هنا اجاب المتبضع من فوره وبصوت كالشروق: ما جدوى الامل في المستقبل إذا كان ذلك الزمن الماضي الطويل في معترك السياسة لم يلن قلوبنا، وإذا كانت عذابات السجن كلها لم تزكنا لرحمة من نحب؟

هنا تعثر الرجل في الاجابة فسدد الجميع نظرة جسدها ارتياح منفتح الصدر ليخلو صدره من الخوف او العدوان، مشدداً القول: الدنيا تغيرت وان بقاء الحال من المحال وان زوال اليأس سيزيدني قوة وسيزيل سخريات حزينه في نفسي ربما ستثب خارج ضجيج الحياة وتلج جناح النسيان الى الابد. ثم تحقّر قلب الرجل للارتياح ورفع رأسه نحو القصاب وقال له: ضع في ميزانك من اليوم والى الابد نصف كيلو غرام لحم بدلاً من الكيلو غرام الواحد الذي اعتدت



جدل اقتصادي

شراءه في الايام الخاليات، واعلم ايها القصاب انه ما كان على الثورة ان تحدث في منتصف الشهر فكان حريا بها ان تحدث في نهاية الشهر حتى اتسلم راتي من المجلس النيابي الملكي! هنا ضحك الجميع ونظر الرجل فيما حوله وهو يجفف عرق وجهه بكم قميصه وتنهذ من الاعماق وهو يكبت نزوعاً نحو البكاء متمتما بالقول: عندما يحترموننا امواتاً نحترمهم احياء! كان جدل الثورة حواراً في ثقافة التسامح في يوم شديد التغيير في حياة العراق السياسية ليذكرني ذلك اليوم بقول الزعيم الافريقي المناضل الراحل نيلسون مانديلا: انه لا يوجد انسان ولد يكره انساناً آخر بسبب لون بشرته او أصله او دينه، الناس تعلمت الكراهية، إذاً بإمكاننا تعليمهم الحب، خاصة ان الحب أقرب لقلب الانسان من الكراهية. انها المبادئ السامية التي ولدها جدل الثورة في الرابع عشر من تموز وقبل ستون عام.

[الحوار المتمدن-العدد: 5954 - 2018 / 8 / 5 - 20:52](#)

[مظهر محمد صالح - ١٤ تموز: جدل الثورة الدائمة/الجزء ١ \(ahewar.org\)](#)

مظهر محمد صالح: ١٤ تموز: الثورة وبناء الموديل الاقتصادي البديل/الجزء الثاني

في مبنى وزارة الدفاع عقد مجلس وزراء الثورة اجتماعه الاول برئاسة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الذي نُصب رئيساً للوزراء يوم ذاك حيث التئم الجناح الوزاري المدني بالجناح العسكري الذي لازم تراتبيته بشدة امام القوى المدنية الوطنية التي شغلت مناصب وزارية كقوى جماهيرية محرّكة للثورة وغطاء ديمومتها الفاعل.

حدثني استاذي الجليل المفكر الراحل ابراهيم كبة عن بعض اسرار اجتماع اليوم الاول الذي شغل الراحل فيه منصب وزير الاقتصاد ليمثل يومها الجماهير الكادحة صانعة تاريخ الثورة وخالقة الحضارة العراقية وقاعدة الديمقراطية الحقة والمنفذة لسنن المجتمع وبانية عالم الغد في ارض عالمها الحرية والسلام في بلاد ما بين النهرين قائلاً: ان التيار القومي قد دخل مجلس الوزراء بجناحيه العسكري والمدني وهو يحمل بذور المعارضة والانقسام تحت تأثير الموجة الناصرية العامة وقت ذاك. وكانت البداية السالبة لتشتعل الساحة السياسية بصراع



جدل اقتصادي

ادى في نهايته الى غدر الثورة وطعنها من ظهرها ذلك منذ انسحاب التيار القومي في الاسابيع القليلة من اجتماعات مجلس الوزراء وعموم العمل الوطني المشترك. الا ان الثورة وديمومة نضالها منذ اليوم الاول تطلب اعتماد جدول اعمال ينصرف الى التصدي لقضايا اساسية ثلاث: اولهما، مكافحة الفساد وثانيهما، اشاعة الخدمات والمنافع العامة ونشرهما بين صفوف الفقراء والطبقات المسحوقة وثالثهما، البحث عن نموذج بديل للتنمية يسهم في تنويع الاقتصاد الوطني والتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة. ولم تمض الا ايام قليلة وبدأ التطبيق الفعلي لمكافحة الفساد وبتجاهين اولهما تنفيذ قانون تطهير جهاز موظفي الدولة من المرتشين او ممن أثرى على حساب المال العام، والاخر هو اشاعة المساءلة المالية لتطال الموظفين الحكوميين كافة تحت مبدأ: من اين لك هذا، يوم كشف اولئك الموظفين الحكوميين مصالحهم ودممهم المالية كافة امام الجهات المختصة.

فبعد أشهر قليلة من انبثاق ثورة تموز 1958 اخذ الزعيم عبد الكريم قاسم مصطحباً في سيارته رئيس مجلس النواب الياباني الذي زار يوم ذاك العراق رسمياً وهو يحمل في جعبته سؤالاً واحد هو: لماذا قمتم بثورة 14 تموز 1958؟ وهو السؤال الذي فاجأ فيه الضيف الياباني الزائر الزعيم قاسم اثناء تسلفهما ادراج مبنى وزارة الدفاع. فما كان من الزعيم الا ان طلب من الضيف الياباني ان يجلس الى جانبه في تلك الحافلة (الخاكية اللون) وتوجهها سوية الى منطقة (خلف السدة) في جانب الرصافة من شرق بغداد يوم كانت تعج بعشرات الالاف من الاكواخ تناظرها منطقة اخرى أكثر سوءاً في جانب الكرخ تسمى (الشاكرية) حيث تنعدم فيها هي الاخرى ابسط متطلبات الحياة الانسانية وتزدحم بالآلاف المؤلفة من سكان العراق من اصول فلاحية اتوا غالبيتهم هرباً من قبضة الاقطاع وظلمه من مناطق جنوب شرق العراق. وعلى الرغم من ذلك حملت الجماهير الفقيرة سيارة الزعيم عبد الكريم قاسم وضيفه الياباني على الاكتاف وهي تهتف بحياة الثورة وزعيمها. التفت الضيف الياباني الى الزعيم قاسم وسأله من هم هؤلاء؟ اجابه انهم فقراء الشعب العراقي الذين جاءت الثورة من اجلهم. ومن هنا فهم الضيف الرسمي الياباني رسالة ثورة تموز وكيف ستنتقل حكومة 14 تموز ببرنامجهما الوطني الشامل في مكافحة الفقر وكيف ستنهض بهوامش المدن وعشوائياتها وتحويلها الى نواة مدنية خالية من الظلم والتخلف والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وجعل اولئك الفقراء كقوة حضرية منتجة مندمجة بمجتمع المدنية اذ أطلق يومها مشروع بناء مدينتي الثورة/الصدر في جانب الرصافة والشعلة في جانب الكرخ واشاعة الحركة الاسكانية وتشييد البنى التحتية في العاصمة بغداد وعموم العراق.

لم يستطع الانموذج القياسي الملكي للتنمية الذي تبناه مجلس الاعمار في فلسفته الانمائية ان يخلص العراق من تكاثر ونمو العقدة الربعية التي تعاظمت منذ اتفاقية تقسيم عوائد النفط في



جدل اقتصادي

العام 1952 مناصفة بين شركات النفط الاحتكارية والحكومة الملكية للعراق. فالأنموذج القياسي او النمطي للتنمية الذي استخدمته الملكية لدفع عجلة التنمية وتمويل لوازمها بعوائد النفط العالية جاءت بالتركيز على الاستثمار الواسع في البنية التحتية الزراعية لمشاريع تطوير وارواء الاقطاعات وتحولها نحو استخدام التكنولوجيا الزراعية الكثيفة في رقع جغرافية كثيفة السكان لتتسع حينها رقعة البطالة في قوة العمل الريفية مع اتساع الزراعة الرأسمالية في نظام بات شبه اقطاعي مزيج بالرأسمالية الزراعية. وعلى الرغم من اهمية التحول التقني الزراعي الا انها قادت اجتماعياً الى تحرير مئات الالوف من العائلات الزراعية وقواها الفلاحية الكادحة من قبضة الاقطاع وادت ايضاً الى التسريع في التحول التكنولوجي في الزراعة التي اخذ طابعاً شبه رأسمالياً هذه المرة، ليقابله قطاع نفطي كثيف التكنولوجيا محدود جداً في استخدام العمل الفائض ومهيمناً في الوقت نفسه على الناتج المحلي الاجمالي من دون تنوع تكنولوجي في الصناعة التحويلية وخلق بروليتاريا عمالية واسعة، ما اسهمت في تضيق درجة التنوع الاقتصادي وتعظيم القوة العاملة الهامشية حول المدن في اقتصاد ضعيف في توفير دوايب الصناعة ومنتج للبطالة في الوقت نفسه.

فقطاع الانتاج النفطي العالي التكنولوجيا في مجال الاستخراج كان بمثابة البديل التلقائي للنهوض في القطاع التكنولوجي ولكنه احادي ملازم لإلغاء اهمية توليد الصناعة التحويلية. فقد اصطدم عرض العمل غير المحدود المتدفق بكثافة من الارياف قليل الخبرة والتعليم (وهو يبحث عن هامش من الربح النفطي بعد ان فقد سكان الارياف هامش ريعهم الزراعي الضئيل من نظام الاقطاع الزراعي) ليتولوا الهجرة والعيش في هوامش عشوائية حول المدن الكبيرة. وتمركز المهاجرون او النازحون الجدد بالآلاف كتجمعات بشرية وهم يبحثون عن هوية اقتصادية جديدة ريعية للعمل مدعمة بنفقات عوائد النفط التي اخذت تسريها الموازنات الحكومية لدعم وسيلة عيشها وتجسدها اضطرارا تقديم اعمال يدوية هامشية وفي حركة هجرة صعودية ومسلسل نزوح قوامه مغادرة الالاف باستمرار لأرياف جنوب ووسط العراق صعوداً الى اعالي الانهر والبحث عن هوية عمالية هامشية جديدة وبتدفق انساني سار على عكس جريان رافدي دجلة والفرات. وهكذا اصطدم عرض العمل الفلاحي المهاجر الهارب غير المحدود صوب هوامش المدن وعشوائياتها تاركاً خلفه قوى شبه اقطاعية اتسمت بالتحول البطيء نحو تشييد اطر بدائية من الرأسمالية الزراعية، ما جعلت من الطبقة العاملة الجديدة المتمركزة في هوامش المدن بمثابة فائض عمل شديد الخطورة واداة للتغيير الاقتصادي والسياسي المقبل للبلاد. فكانت النتيجة النهائية هي تردي مستوى المعيشة بسبب تردي الانتاجية بين شكلين من القطاعات الاقتصادية أحدهما، قطاعات منتجة مولدة للدخل شديدة الحدائة التكنولوجية في قطاع الاستخراج النفطي والاخرى، هي القطاعات التقليدية الخدمية الواطئة التكنولوجية ضعيفة القيمة المضافة والقليلة الاجر والدخل



جدل اقتصادي

واختلافهما الشديد وتباينهما في توليد التراكم الرأسمالي الذاتي ما ولد تدهوراً في مسارات النمو الاقتصادي وما لزمها من تدهور في فرص العيش. فالقوة العمالية الجديدة المهمشة حول المدن وحراكها الاجتماعي من جانب واشتداد التركيز الرأسمالي الزراعي بميوله شبه القطاعية من جانب آخر قادا بلا شك وباتجاهين مختلفين في التعجيل في ثورة 1958، وتمكين الطبقة الوسطى المدنية والعسكرية المنظمة سياسياً بقوتها الذاتية والموضوعية وزخم فعلها المؤثر كمادة دافعة للتعجيل في انهيار النظام الاجتماعي السياسي الذي آزره في الوقت نفسه انهيار متسارع في متلازمة المنظومة الاقتصادية الزراعية الملكية (شبه الرأسمالية - شبه القطاعية) والتجارية الكمبرادورية ذات الجذور الربعية الهشة.

حدثني المفكر الراحل ابراهيم كبة وزير الاقتصاد للجمهورية الاولى يوم انبثاقها ان مشكلة البطالة والخيار التكنولوجي الصناعي كانت من اولى ركائز البرنامج الاقتصادي لثورة تموز منذ الاجتماع الاول، اذ أدركت قيادة الثورة ان تبني نموذج الدفعة القوية في التنمية وتولي اشاعة النمو المتوازن في مفاصل الاقتصاد كافة ما يعني ان السير بالاستثمارات بحزم متعاقبة صغيرة لا يوصل الاقتصاد الوطني الى مرحلة الانطلاق وبلوغ النمو الذاتي المستدام ويؤدي الى ضياع الموارد الاستثمارية. وقد آزرّت قيادة ثورة تموز فكرة ان الناتج الحدي الاجتماعي للاستثمار لمجموعة النشاطات الصناعية يحقق معدل نمو في الاقتصاد يفوق الناتج الحدي الفردي. وهنا بدأ دور الدولة في تعظيم البنية التحتية الكلية كونها المقدمة الاساسية لتحريك النشاط الانتاجي الصناعي المؤسس لتنويع الاقتصاد ورفع كفاءته. فالنمو في البنية التحتية بمقدار واحد في المئة سنوياً يؤدي الى نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار واحد ونصف بالمئة سنوياً. وهنا تصبح المشاريع رابحة جميعاً ليس بمعنى الربح الفردي وانما بمعنى الربح الاجتماعي بسبب أثر العامل الخارجي الموجب في رفع كفاية الانتاج الذي هنا يولده الاستثمار في البنية التحتية او ما يسمى براس المال الاجتماعي العلوي. وفي إطار السير ببرنامج الدفعة القوية لثورة 14 تموز 1958 تبنت قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم برنامجاً مكثفاً في الاستثمار في مجال كهربية العراق والاستثمار في الصناعة التحويلية وتوليد قطاع عام صناعي متقدم للتغلب على عقبات التنمية وامتصاص البطالة والنمو في قوة العمل الصناعية واشاعة الرفاهية بتحسين دخل الفرد السنوي. وهكذا خلص الاجتماع الاول لوزارة الجمهورية الاولى بعد ان تبنت برنامج وزير الاقتصاد المفكر ابراهيم كبة والسير فوراً في تطبيق برنامج الدفعة القوية القائم على تكثيف الاستثمارات وعلى وفق مسار النمو الذاتي وهو مسار باتجاه التوازن، كما ذكرنا، تتلازم فيه المدخرات والطلب والانتاج في إطار تبادلي معتمد على الكفاءة غير قابل للتجزئة ومُعْظَم في الوقت نفسه للوفورات الخارجية التي تقلل من متوسط كلفة الانتاج ما بين الصناعات. فكانت بداية الانطلاق بالقرض الصناعي الميسر الذي قدمه الاتحاد السوفياتي السابق والذي زاد على 150 مليون دولار لإقامة ما يزيد على 70 منشأة صناعية منتجة امتدت



جدل اقتصادي

بين صناعة الاقطان والنسيج وانتهت بصناعة المعدات الميكانيكية والكهربائية لتشكل دالة الانتاج الصناعي الحكومي وولادة الجيل الجديد من البروليتاريا العمالية الصناعية العراقية داخل الكيان المصنعي الحكومي. بهذا عبر انموذج الدفعة الصناعية القوية للوزير والمفكر الراحل ابراهيم كبة القدرة على تحريك الاقتصاد الوطني بدواليب تكنولوجيا مؤثرة في تجاوز معضلة التكنولوجيا الثنائية الكثيفة في القطاع النفطي والزراعي كما كان عليه الانموذج القياسي الملكي للتنمية، ذلك لإحداث توازن في قضيتي رفع مستوى المعيشة والتشغيل الدائم لعرض العمل غير المحدود الذي ظل الريف يدفع به من حين لآخر. وهنا أمسى التراكم الرأسمالي في الصناعة التحويلية رديفاً للتكنولوجيا وتنوع قطاعات استخداماتها التي استطاعت ان تتفادى قضية التكنولوجيا الثنائية للموديل القياسي الملكي القاصر (بين النفط والزراعة) لتتبني الموديل التكنولوجي الثلاثي وهو النفط والزراعة والصناعة وهو انموذج التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية الاولى. ومن دون ان ننسى قانوني الارض ومصادرة ريعهما لمصلحة الشعب العراقي وهما القانون رقم 80 لسنة 1961 قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، وهو القانون الذي امم اراضي الاستثمار النفطي وسحبها كلياً من ايدي شركات النفط الاحتكارية الاجنبية باستثناء دائرة عملياتها. كما سبقه تشريع قانون اصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 المعدل والذي امم هو الاخر الملكيات الكبيرة وفتتها لمصلحة فقراء الريف وفلاحيه ووضع حد للسلطة المستبدة لشبه الاقطاع.

الحوار المتمدن-العدد: 5955 - 6 / 8 / 2018 -

مظهر محمد صالح - ١٤-تموز :الثورة و بناءالموديل الاقتصادي البديل/الجزء ٢

(ahewar.org)

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=607638>

(*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي ومستشار رئاسة الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>